



مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
الدورة العادية 141

كلمات
الجلسات الافتتاحية لمجلس الجامعة

- أولاً:** كلمات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري:
- كلمة معالي السيد محمد امحمد عبد العزيز وزير الخارجية والتعاون الدولي لدولة ليبيا (رئيس الدورة السابقة 140).
 - كلمة معالي السيد صلاح الدين مزوار وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية (رئيس الدورة الحالية 141).
 - كلمة معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية.
- ثانياً:** كلمات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين:
- كلمة سعادة السفير عاشور حمد بوراشد المندوب الدائم لدولة ليبيا (رئاسة الدورة السابقة 140).
 - سعادة السفير محمد سعد العلمي المندوب الدائم للمملكة المغربية (رئاسة الدورة الحالية 141).
 - كلمة السيد السفير احمد بن حلي نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

المحتويات

أولاً: كلمات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري:

- كلمة معالي السيد محمد امحمد عبد العزيز وزير الخارجية
والتعاون الدولي لدولة ليبيا (رئيس الدورة السابقة 140) ----- xx
- كلمة معالي السيد صلاح الدين مزوار وزير الشؤون الخارجية
والتعاون للمملكة المغربية (رئيس الدورة الحالية 141) ----- xx
- كلمة معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول
العربية ----- xx

ثانياً: كلمات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين:

- كلمة سعادة السفير عاشور حمد بوراشد المندوب الدائم لدولة
ليبيا (رئاسة الدورة السابقة 140) ----- xx
- سعادة السفير محمد سعد العلمي المندوب الدائم للمملكة
المغربية (رئاسة الدورة الحالية 141) ----- xx
- كلمة السيد السفير احمد بن حلي نائب الأمين العام لجامعة
الدول العربية ----- xx

كلمة

معالي السيد / محمد أمحمد عبد العزيز
وزير الخارجية والتعاون الدولي لدولة ليبيا
رئاسة الدورة العادية (140)

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
الدورة العادية (141)

القاهرة: 9 مارس / آذار 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السمو والمعالي الوزراء
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية
ضيفنا الكريم السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية
جنوب السودان
السيد رئيس اللجنة المعنية لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير
القابلة للتصرف
أصحاب السعادة السفراء

يطيب لي إستهلال كلمتي هذه بالترحيب بكم أجمل ترحيب
وأحييكم أجمل تحية بمناسبة انعقاد الدورة 141 لمجلس الجامعة .

وبالأصالة عن نفسي و نيابة عن وفد بلادي اسمحوا لي أن
أتقدم بجزيل الشكر وكامل الإمتنان لأصحاب السمو والمعالي الوزراء
على تعاونهم الذي كان له بالغ الأثر الإيجابي في النتائج التي توصلنا
إليها خلال ترؤسنا لهذا المجلس الموقر، والشكر موصول للأمانة
العامة لجامعة الدول العربية وعلى رأسها معالي الدكتور / نبيل
العربي الأمين العام للجامعة والفريق النشط العامل معه على تعاونهم
اللامحدود خلال ترؤس دولة ليبيا للدورة 140 لمجلس الجامعة وما
شهدته من مؤتمرات ولقاءات واجتماعات مكثفة في إطار دعم وتفعيل
وتطوير مسيرة العمل العربي المشترك. كما أتوجه بالشكر الجزيل
للسادة المندوبين على الأداء المميز والرفيع وعلى تجهيزهم لأرضية
صلبة لاجتماعاتنا الوزارية واجتماعات القمة .

واسمحوا لي بداية أن أرحب بمعالي السيد / منجي حامد وزير
خارجية الجمهورية التونسية الشقيقة .

ومعالي السيد / جبران باسيل وزير خارجية الجمهورية اللبنانية
الشقيقة اللذين يشاركان معنا لأول مرة وإنني على يقين بأن إنضمامهما
إلى مجلسنا الموقر سيشكل إضافة ايجابية لاثراء أعمال اجتماعاتنا .

كما أهنيئ معالي السيد / أحمد ولد تكي بمناسبة تجديد الثقة به
كوزير للخارجية بالحكومة الموريتانية الجديدة .

ولايفوتني الإشادة بما حظينا به من حفاوة وإهتمام من جمهورية مصر العربية رئاسة حكومة و شعبا وهو أمرٌ ليس بغريب عن هذا البلد المضيف لحضارته المتجددة في التاريخ وعراقة وشهامة أبنائه .

ولايفوتني أيضا التوجه بالتهنئة لمصر وشعبها على إنجاز الإستحقاق المتمثل في التصديق على الدستور المصري وتشكيل حكومة جديدة لقيادة المسار الديمقراطي وترسيخ دولة المؤسسات والقانون ، كما يسعدني أن أتقدم بالتهنئة للجمهورية التونسية الشقيقة على إنجاز دستورها الذي يعكس أولى مكاسب الثورة التونسية المباركة وعلى التوافق السياسي الذي تحقّق في إطار حوار وطني شامل .

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

لقد تشرفت بلادي بترؤس مجلسنا الموقر في وقت يشهد فيه وطننا العربي تطورات متسارعة ولا يخفى عليكم أن هذه التطورات تعكس تحديات ومخاطر متشابكة سياسية وإقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية تفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى العمل معاً بإرادة قوية و رؤية ثاقبة وآليات تنفيذية ناجعة وأساليب مبتكرة تستجيب للتحديات الأنية والمستقبلية . هذه التطورات و التحديات التي نواجهها تتطلب أيضاً العمل المشترك في إطار إستراتيجي يُبنى على أسس وقواعد ومعايير توجيهية حول علاقاتنا تحت مظلة جامعة الدول العربية مع التكتلات الإقليمية الأخرى والشراكات مع الدول الفاعلة في العلاقات الدولية بحيث يتم التركيز على القضايا التي تتصدر جدول أعمالنا والتي تعكس أولويات مجلسنا الموقر.

لقد عملت بلادي خلال تشرفها برئاسة الدورة 140 لمجلسنا هذا على متابعة قرارات مجلسنا الموقر استجابة للعمل العربي المشترك إستجابة لتحديات هذه المرحلة وبالتعاون معكم بهدف تقريب وجهات النظر وتوحيد المواقف العربية في القضايا الرئيسية فقد كانت مشاركتنا جميعا بفاعلية في العديد من الاجتماعات العادية والطارئة التي عقدها مجلس الجامعة العربية في إطار دوره المحوري والفعال .

على مستوى المتابعة خارج أروقة جامعة الدول العربية وعلى كافة المستويات ثنائياً وإقليمياً ودولياً ، تابعنا باهتمام قرارات الجامعة ، خاصة تلك المتعلقة بقضيتنا المحورية فلسطين والصراع الدائر في سوريا ومشاركات الجامعة العربية على المستوى الإقليمي . على سبيل المثال لا الحصر : مشاركتنا باسم مجلسكم الموقر في قمة الكويت ، وفي المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في غينيا كوناكري ، وإجتماع المجلس الوزاري على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي الاجتماع الوزاري للكوميسا الذي عقد مؤخراً في مدينة كينشاسا ، والقمة الأفريقية في أديس أبابا ناهيك عن مشاركتنا في اللقاءات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى التي لها علاقة بقضايانا ذات الاهتمام المشترك ، لا يفوتني الإشارة أيضاً إلى مشاركتي في الدورة الخمسين لمؤتمر ميونخ للأمن الذي جمع شخصيات عالمية مرموقة وحضره عدد من أصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب وشخصيات دولية مرموقة ، كان في صدارة المواضيع التي نوقشت القضية الفلسطينية والأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والصراع في سوريا .

أصحاب السمو والمعالي والسعادة .

على الرغم من الأحداث المتسارعة والمتلاحقة التي تشهدها منطقتنا العربية إلا أن ذلك لم يشغلنا عن قضيتنا المركزية " فلسطين " فالعدو الصهيوني لازال يواصل انتهاكه الصارخ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تجاهل واضح لكل المواثيق والقرارات الدولية بما فيها قرارات مجلس الامن الدولي ، كان آخرها الإعتداء على المجلس الأقصى تمهيدا لبسط سيطرته الكاملة على القدس الشريف ، إضافة إلى استمرار معاناة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الأمر الذي يتطلب حشد الجهود للتصدي لهذه الاختراقات والتواصل المستمر مع الدول الفاعلة في المجتمع الدولي والأمة الإسلامية للاضطلاع بمسؤولياتهما الإنسانية والأخلاقية تجاه إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين كشرط أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

وهكذا شهدت الدورة الماضية عقد اجتماع وزاري في جلسة غير عادية استجابة لطلب فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين الذي اطلع المجلس الموقر على آخر التطورات والأحداث السياسية في إطار المفاوضات الجارية حالياً ، وتنفيذاً للقرار الصادر عن الاجتماع فقد تم توجيه رسالة خطية مشتركة مع معالي الأمين العام للجامعة العربية إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن دعوة الجانب الأمريكي لمواصلة جهوده لاقتناع الطرف الاسرائيلي بضرورة الايفاء بشروط ومتطلبات المفاوضات الخاصة بالسلام ودعم القيادة الفلسطينية في هذه المرحلة الحرجة يعتبر مطلب ملحا أكثر من أي وقت مضى .

ففيما يخص تطورات الوضع في سوريا فقد شهدت الدورة 140 عقد جلسة غير عادية لتباحث الوضع في سوريا وتم خلالها الاستماع إلى السيد/ أحمد الجربا رئيس الائتلاف الوطني السوري الذي وضع المجلس في صورة تطورات الوضع في سوريا و المعاناة اليومية لأبناء الشعب السوري وهو أمر لا يزال يشكل محور اهتمام وإنشغال دائم إقليمياً ودولياً . لقد دخلت الثورة السورية عامها الرابع مصممة على تحقيق أهداف الثورة والوصول الى مرحلة الانتصار . وفي المقابل لم يسقط النظام الذي لا يزال يقاوم بشراسة مغذياً شلال الدم الذي أصبح ضحيته أكثر من مائتي ألف وأكثر من أربعة ملايين نازحين ومشردين .

ومن هذا المنطلق فإننا نتطلع إلى أن يتوصل السادة وزراء خارجية الدول العربية إلى قرارات تصدر عن مجلس الجامعة تكون في مستوى تطلعات الشارع العربي تدعماً للمسار التفاوضي تحد من حمامات الدم وأعمال العنف التي يمارسها النظام السوري، مع الترحيب بأي مسعى يسهم في الوصول إلى حل يكفل تحقيق الحرية والديمقراطية والاستقرار ويحفظ أمن ووحدنة الأراضي السورية والاستجابة الآنية لاحتياجات الشعب السوري آمليين أن يتمخض عن (جنيف 1) و(جنيف 2) خطوات عملية تستجيب لتطلعات الشعب السوري .

وهنا لا يفوتنا الإشادة باستضافة دولة الكويت الشقيقة للمؤتمر الدولي الثاني للمانحين لإغاثة الشعب السوري وأن نتوجه إلى دولة الكويت أميراً و حكومة وشعباً بتهانينا لنجاح هذا المؤتمر الذي يعد أحد أبرز الجهود الرامية لمعالجة جراح الشعب السوري الشقيق .

وفيما يتعلق بالجهود العربية الجارية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى فقد ساهمنا في التحضيرات والجهود الرامية إلى عقد مؤتمر 2012 المؤجل حول إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى من خلال ترؤسنا للجنة كبار المسؤولين من وزارات الخارجية للدول العربية والأمانة العامة للجامعة العربية المشكلة لهذا الغرض .

وفي هذا الإطار فإننا حريصون على الإجماع العربي ووحدة الموقف العربي من جميع المسائل الخاصة بانعقاد هذا المؤتمر .

نتطلع بكل إهتمام إلى عقد إجتماع عاجل حول إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان إستجابة لطلب دولة البحرين بحيث تترجم على أرض الواقع التوصيات التي تفضل بها السادة أعضاء اللجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين للدول الأعضاء وتهنأتهم على هذا الأداء الرفيع والمميز .

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

لقد شهدت هذه الدورة مناقشة تقرير اللجنة المستقلة رفيعة المستوى برئاسة السيد/ الأخضر الإبراهيمي الخاص بإصلاح وتطوير الجامعة العربية ، حيث تم تشكيل أربعة فرق عمل من قبل اللجنة مفتوحة العضوية ناقشت تطوير وإصلاح الجامعة العربية وقدمت إلينا توصياتها بخصوص هذا الموضوع .

ولعله من سبيل العدل توجيه الشكر على الجهود القيمة والمميزة التي بذلتها الفرق الأربعة والتوصيات الصادرة عنها والتي تشكل إضافة هامة لهذا التقرير .

إن توفر الالتزام السياسي لإقرار ما جاء في هذا التقرير والتوصيات سيشكل نقلة نوعية في العمل العربي المشترك ورداً حقيقياً على التحديات التي نواجهها وإستجابة للنداءات المتكررة لتفعيل دور الجامعة وتطوير أدائها الأمر الذي يتطلع إليه كل مواطن ومواطنة في وطننا العربي .

أصحاب السمو والمعالي والسعادة.

إن تطوير العمل العربي المشترك وتفعيل دور جامعتنا العربية يتطلب :

أولاً : الاتفاق على بلورة رؤية عربية موحدة لمتابعة وتطوير الجهود المبذولة والاستفادة من تجاربنا السابقة في معالجة المشاكل والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولن يكون الوصول إلى ذلك صعباً إذا توفر الإلتزام المشترك لتحقيق هذا الهدف .

ثانياً: ترجمة هذه الرؤيا ليس فقط على المستوى السياسي ولكن أيضاً على الصعيد الاقتصادي والتنموي إلى حقيقة واقعة وخطوات ملموسة، خاصة خلال هذه الفترة الدقيقة التي تمر بها الدول العربية عامة ودول الربيع العربي على وجه الخصوص في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها وطنياً وإقليمياً ودولياً.

ثالثاً : الحرص على تطوير و تعزيز التعاون المشترك في المجال الأمني كشرط أساسي لخلق بيئة مواتية لتحقيق هدف التنمية المستدامة لشعوب المنطقة والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والسلم والأمن أخذين في الاعتبار عاملين مهمين :

أولهما : الفهم المشترك للتحديات التنموية التي نواجهها والاستجابة لها في إطار عمق الروابط والمصالح المشتركة والاعتبارات التاريخية والجغرافية والثقافية ومسيرة النضال المشترك من أجل التنمية وبناء دولة المؤسسات والقانون .

وثانيهما : إن المنهج الإقليمي في التعامل مع القضايا السياسية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية أثبت جدواه وفعاليتة خاصة عندما تتوفر الإرادة القوية والرؤية الثاقبة والتفكير الاستراتيجي الواعد يتطلب هذا تعزيز قدرات وإمكانيات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتشجيع الاستثمار وتطوير القدرات البشرية وخلق مجتمعات المعرفة التي أصبحت إحدى السمات الأساسية للعالم المتحضر .

نسجل تأييدنا لكافة القضايا العربية التي سيتناولها هذا الاجتماع بخصوص احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي ونشيد بالسياسة الإماراتية الحكيمة في تعاملها مع هذه القضية ، بالإضافة إلى قرارات مجلس الجامعة بشأن التضامن مع الجمهورية اللبنانية ، ودعم التنمية والسلام في جمهورية السودان ، كما لا يفوتني الإعراب عن عظيم الشكر والتقدير للدول والمنظمات الإقليمية والدولية والتي كان لها نور في مساعدة الصومال الشقيق بالتوازي مع الدور المهم لجامعة الدول العربية ، ونؤكد التزامنا الكامل لكل القرارات الخاصة بالعلاقات العربية مع التجمعات الدولية والإقليمية .

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم مجدداً بأن دولة ليبيا إنطلاقاً من إنتمائها العربي تسعى لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والاستثمارية مع محيطها العربي وتعزيز أواصر الأخوة مع هذا المحيط مؤكدة إنفتاحها على دول العالم قاطبة من منطلق الاحترام المتبادل وفتح آفاق تعاون مع الجميع ، والإسهام في المجهودات الهادفة إلى التنمية المستدامة وحماية الأمن والسلام الإقليمي والدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى داعمة للعمل العربي المشترك ، كما تؤمن بجدية الحلول والتعاون لمستقبل أفضل وواعد .

وفي سياق مسيرة بناء مؤسسات الدولة ، وفي خطوة أخرى متقدمة ، تم مؤخراً وبحمد الله إجراء انتخابات اختيار أعضاء لجنة إعداد مشروع الدستور الليبي، حيث نُظمت هذه الانتخابات بمراقبة عدد من المنظمات الإقليمية والدولية وقد قامت الأمانة العامة للجامعة العربية مشكورة بالمشاركة بفاعلية في مراقبة هذه العملية الانتخابية ، هناك مساعي جادة للمشروع في إنتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة والشروع في صياغة دستور ليبيا الجديدة هذا المطلب الملح يعكس ليس فقط تطلعات الشعب الليبي ولكن أيضاً تطلعات أشقائنا وأصدقائنا ، ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر الجزيل وكامل الإمتنان للدول الشقيقة ودول الجوار والشركاء الدوليين حكومات ومنظمات إقليمية ودولية على مشاركتها في مؤتمر روما حول دعم ليبيا في بناء دولة المؤسسات والقانون الذي عقد يوم 6 من الشهر الجاري ولقد شرفنا معالي الأمين العام بحضوره شخصياً .

أصحاب السمو والمعالي والسعادة

إن إنتقال رئاسة الدورة 141 لمجلس الجامعة العربية إلى المملكة المغربية الشقيقة متمثلة في معالي السيد/ صلاح مزوار وزير خارجية المملكة المغربية لما يتمتع به من خبرة وحكمة وقدرة ستثري دون أدنى شك مسيرة العمل العربي المشترك والمضي بها قدماً نحو مستقبل واعد يعزز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في بيت العرب الجامعة العربية .

أختتم كلمتي هذه بتجديد الشكر وكامل الإمتنان لكم أصحاب المعالي والسعادة على دعمكم وتعاونكم خلال رئاسة ليبيا للدورة 140 ولمعالي الأمين العام والسيد نائب الأمين العام والفريق العامل معه وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكامل أعضائها وموظفيها .

أشكركم على حسن استماعكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

والآن أدعو أخي معالي السيد: صلاح الدين مزوار وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية الشقيقة للتفضل بتسلم رئاسة المجلس متمنياً لمعاليه التوفيق والنجاح .

كلمة

معالي السيد / صلاح الدين مزوار
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي للمملكة المغربية
رئاسة الدورة العادية (141) لمجلس الجامعة

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
الدورة العادية (141)

القاهرة: 9 مارس/ آذار 2014



خطاب

السيد صلاح الدين مزور: وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية
بمناسبة توثيق رئاسة الدورة ١٤١ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
القاهرة / ٩ مارس ٢٠١٤

- أصحاب السمو والمعالي،
 - معالي الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية،
 - سعادة السفير عبد السلام ديثو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،
 - معالي السيد برنابا بنجامين، وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية جنوب السودان،
 - أصحاب السعادة، السيدات والسادة،
- السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود بداية أن أعرب لكم عن اعتزاز المملكة المغربية بترويض الدورة ١٤١ لمجلس جامعة الدول العربية، على المستوى الوزاري.

أمل كبير في أن تشكل أعمال دورتنا هذه بالنجاح من خلال حضوركم التوازن ومساهماتكم القيمة في إثراء الحوار والتفاهل للخروج بتصورات عميقة ونتائج ملموسة تدفع قدما بالعمل العربي المشترك، خاصة وأن هذه الدورة تتعقد في سياق التحضير للقمّة العربية المزمع تنظيمها بنوالة الكويت الشقيقة يومي ٢٥ و٢٦ مارس الجاري.

وأعنتم هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر والتقدير لأخي معالي السيد محمد عبد العزيز، وزير خارجية دولة ليبيا الشقيقة، على ما بذله من جهود قيمة طيلة رئاسته للدورة السابقة للمجلس.

ويسرني أيضا أن أعرب عن بالغ التقدير لمعالي الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والعاملين بالأمانة العامة على الجهود الحثيثة التي بذلوها وبيدوتونها لإنجاح اجتماعات المجلس.

كما لا يفوتني الترحيب بمعالي السيد منجي حمدي، وزير خارجية تونس، والسيد جبران باسيل، وزير خارجية لبنان، والسيد عبد الرحمن دعاله بيله، وزير خارجية الصومال، الذين

يشاركون معنا في اجتماع مجلس الجامعة لأول مرة، متمنيا لهم كامل التوفيق في مهامهم النبيلة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إنه من لدواعي سرور المملكة المغربية أن تترأس هذه الدورة التي نتمنى أن تكون مناسبة للتباحث حول سبل مواجهة التحديات الكبرى التي تنتظر أمتنا العربية اليوم، في ظل استمرار مظاهر العنف والتطرف والصراعات المهددة لاستقرار الدول.

في مواجهة وضع من هذا القبيل، أصبح من اللازم علينا أن نجعل من منظمنا تكتلا قادرا على مواكبة التحولات التي يشهدها عالم اليوم والتطورات التي تعيشها مجتمعاتنا، وهو ما سيسمح لنا بالانتقال إلى مقاربة متجددة لعملنا من منطلق التماهي مع الأسئلة المطروحة علينا اليوم، وطي صفحة الخلافات والتوجه نحو المستقبل في التعاطي مع القضايا العربية.

ولعل أهم مكسب لنا في هذا السياق هو وعينا بقدراتنا الذاتية وثقنا في أنفسنا على أن نكون أفضل مما نحن عليه اليوم بروح من التضامن والتكامل لخدمة الإنسان العربي وضمان حقه في التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من أجل ربح رهان التأقلم مع التحولات.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

ضمن هذا السياق، فإن النقاط المدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع الهام، المعروض على أنظاركم، تكتسي أهمية قصوى بالنظر إلى صعوبة الظرفية التي تجتازها بلداننا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والأزمة السورية.

تعقد هذه الدورة في الوقت الذي تشهد فيه القضية الفلسطينية منعطفًا خطيرا بعد تزايد العراقيل والممارسات الإسرائيلية التي تروم تقويض جهود استئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال تصعيد وتيرة الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل غير مسبوق، والاستمرار في مصادرة الأراضي وسلب الممتلكات ومحاصرة المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك عزل مدينة القدس الشريف عن محيطها الفلسطيني ومحاولات طمس هويتها الدينية والثقافية، في تحد صارخ لكل القرارات الأممية وفي استفزاز واضح لكل مشاعر العرب والمسلمين.

كل هذا يؤكد أن إسرائيل تعمل فقط على استغلال عامل الوقت لفرض سياستها الاستيطانية على الشعب الفلسطيني الأعزل، والبحث عن مسوغات باتت مفضوحة لإفشال مسار مفاوضات السلام التي ننتظر منها أن تنهي الاحتلال الإسرائيلي وتفضي إلى قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وها هو الوفد الوزاري العربي، المنبثق عن لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، يتابع باهتمام بالغ نتائج المفاوضات المستأنفة بين فلسطينيين وإسرائيليين منذ يوليو ٢٠١٣ تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية، وأملنا أن يمارس المنتظم الدولي المزيد من الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لامتثال للشرعية الدولية والقرارات الأممية والانخراط الجدي في تلك المفاوضات.

في هذا الإطار، وإذ نشيد بجهود الإدارة الأمريكية التي أدت إلى استئناف هذه المفاوضات، فإننا ندعوها، بصفتها راعية للسلام، إلى لعب دور إيجابي أكبر لبلوغ حل عادل ومنصف بخصوص جميع القضايا العالقة في المفاوضات، وعلى رأسها القدس الشريف.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد نجم عن تطور الأوضاع الخطيرة في سوريا مآسي غير مسبوقة في العالم العربي، جعلت الأزمة في هذا البلد تتعقد وتتشعب بشكل أضحى معه إيجاد حل يبدو صعباً في المنظور القريب.

فبالرغم مما بُذل من جهود عربية ودولية، كان آخرها عقد مؤتمر جنيف II الذي تلتته مفاوضات بين النظام السوري والانتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، فإن الجميع أصيب بالإحباط واليأس من إمكانية إيجاد حل نهائي وعادل يضع حدا للعنف والمآسي وتجنّب البلاد المزيد من الدمار.

من طبيعة الحال، أضحى السكوت عن الجرائم ضد الإنسانية التي يذهب ضحاياها الشعب السوري وصمة عار في جبين المجتمع الدولي ككل.

صحيح أن قرار مجلس الأمن الدولي الأخير يمكن أن يشكل نقطة تحول إيجابي في مسار التعاطي مع الجانب الإنساني في الأزمة، على اعتبار أنه يطالب برفع الحصار عن المدن السورية ووقف الهجمات على المدنيين، وتسهيل دخول القوافل الإنسانية، ويشير إلى إمكانية اتخاذ إجراءات إضافية في حالة عدم السماح بهذه العمليات.

والواقع أن التعجيل بالحل السياسي السلمي بسوريا، وإرساء أسس الديمقراطية والتعددية، وتمسك الأطراف بإرادة إنجاح محطة الانتقال وفق ما يرتضيه الشعب السوري هو الكفيل بتجاوز هذه المآسي، كما أن الحفاظ على الوحدة الترابية لسوريا وسلامة أراضيها يبقى خطاً أحمر لا ينبغي تجاوزه.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

من أكبر القضايا المستعصية التي تواجه مجموعتنا الانتشار المقلق لمظاهر الانغلاق والتطرف والإرهاب باعتبارها أخطاراً عابرة للحدود الجغرافية دون تمييز بين الأوطان

والأديان. فالإرهاب يشكل تحدياً ليس بالسهل مواجهته دون إرساء أسس متينة للتعاون الجاد على المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف، خاصة بعد أن وجد الإرهاب لنفسه مراتع خصبة في بعض مناطق العالم العربي، وما نتج عن ذلك من ظهور متدخلين جدد ينشطون في مجال تجارة المخدرات والأسلحة والبشر، يتعاون وثيق عابر للحدود مع الجماعات الإرهابية.

من هذا المنطلق، نؤكد عزمنا الوطيد على مواصلة الانخراط الفاعل للتصدي للإرهاب ومبرراته المرببة التي تتعارض مع سماحة تعاليمنا الدينية ونبل قيمنا الحضارية.

كما أن وجود أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط يشكل تهديداً، على قدر كبير من الخطورة، يرخي بظلاله على مستقبل المنطقة والعالم. فالأمن الجماعي يفرض علينا العمل على تكثيف الجهود لوقف انتشار هذه الأسلحة والانخراط الجاد من أجل النزاع الشامل والنام لها، خاصة وأن خطر اقتناء هذه الأسلحة من طرف فاعلين، غير الدول، لم يعد محض فرضية.

وفي هذا السياق، يؤكد المغرب، المنتزماً بالدفاع عن قضايا نزع السلاح كخيار استراتيجي يعكس تعلقه بقيم السلام والأمن ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات، أهمية انخراط جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وإبرامها اتفاقيات الضمانات العامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك لضمان نجاح المؤتمر الدولي لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومختلف أسلحة الدمار الشامل بمنطقة الشرق الأوسط.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن العالم العربي يمر اليوم بظرفية بالغة الدقة، يواجه فيها تحديات مصيرية تهم واقع ومستقبل المنطقة، الأمر الذي يضعنا جميعاً أمام منعطف تاريخي حاسم ومسؤولية جسيمة تفرض علينا رفع التحديات الداخلية وتسريع وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمان نجاعتها واستمراريتها بغية الاستجابة للحاجيات المعيشية لأبناء شعوبنا وتطلعاتهم المشروعة.

كل دولة عربية لوحدها لا تستطيع ذلك، لكن سوياً الكل ممكن.

لذا، ينبغي أن تشكل لقاءاتنا مناسبة نتوقف فيها للنظر بكل تعمق في عمق المشاكل التي تواجه منطقنا العربية والبحث عن حلول جماعية لقضايانا التنموية، من منطلق أن النزاع لا يحمي أحداً أو يخلصه، وأن التضامن والتكامل هو السبيل إلى بناء الثقة واستدامة المنفعة والخير، وأن الانتماء إلى المجموعة الفاعلة، النشطة، المندمجة، هو الذي يعزز المناعة ويولد القوة ويسمح بالتعامل مع الآخر من منطلق الندية.

لذا، فإن جامعة الدول العربية، هذا البيت الذي يجمعنا ونفتخر بالانتماء إليه، ليس إلا مرآة لمدى إرادتنا وقدرتنا على التكتل والاندماج لنجعل منظمنا هاته في مصاف المنظمات الإقليمية الوازنة، القادرة على التأثير في السياسة والاقتصاد. ومما لا شك فيه أن الجهود الجارية لتطوير أداء الجامعة سيكون لها الأثر الإيجابي في هذا السياق.

لا أريد هنا أن أستعرض كل الأجهزة والآليات والمبادرات المعتمدة في إطار جامعة الدول العربية للنهوض بالعمل العربي المشترك وكذا المجهودات الكبيرة التي يقوم بها معالي الأخ الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وجميع أفراد طاقم الأمانة العامة، لمتابعة تنفيذ قرارات الجامعة. ولكن أود التأكيد على "مقاربة الجاذبية بالمنفعة والإقناع بالمشاورة": فكلما أثبتنا بأن خطواتنا تحمل المصلحة المشتركة وكلما كان إلحاحنا وحرصنا قويا ومتواصلا إلا واستطعنا الانتقال من القول إلى العمل وجني الثمار.

أدعو الله أن يلهمنا التوفيق والسداد، لما فيه صالح شعوب الأمة العربية ووحدتها وأمنها ورفيها،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

معالي الدكتور نبيل العربي
الأمين العام لجامعة الدول العربية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
الدورة العادية (141)

القاهرة: 9 مارس / آذار 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس،

أصحاب السمو وأصحاب المعالي،

معالي الدكتور برنابا بنجامين وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية جنوب السودان،

معالي السيد أحمد محمد الجروان رئيس البرلمان العربي،

سعادة السفير عبده دياللو رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف،

أصحاب السعادة ممثلي المنظمات العربية والدولية وسفراء الدول الصديقة المعتمدون لدى الجامعة،

السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارك بالترحيب بكم جميعاً في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (141)، وبداية أتوجه بالتهنئة لمعالي السيد صلاح الدين مزوار وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمملكة المغربية على تولي بلاده رئاسة هذه الدورة للمجلس، واثقاً من كفاءة معاليه في تحمل أعباء رئاسة أعمال هذه الدورة، وإدارة مناقشاتها بما يعزز العمل العربي المشترك، والسير به قدماً نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

وأتوجه في نفس الوقت بالشكر لمعالي السيد محمد عبد العزيز وزير الخارجية والتعاون الدولي لدولة ليبيا الشقيقة التي تولت بلاده رئاسة الدورة السابقة للمجلس والتي قادها معاليه بكل حكمة وبكل كفاءة.

وأرحب باسمكم جميعاً بالدكتور برنابا بنجامين وزير خارجية جنوب السودان وأرجو أن أنتهز هذه المناسبة لأرحب بالسادة وزراء الخارجية الذين يحضرون اجتماعنا لأول مرة: صديقي العزيز معالي السيد رمضان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، ومعالي السيد جبران باسيل وزير الخارجية والمغتربين للجمهورية اللبنانية، ومعالي السيد المنجي الحامدي وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية، وبهذه المناسبة أهني معاليه والشقيقة تونس بالانجاز الكبير الذي تحقق باعتماد دستور

للبلاد ومعالي السيد أحمد ولد التكندي وزير الشؤون الخارجية والتعاون للجمهورية الإسلامية الموريتانية، كما أدعو لهم جميعاً بالتوفيق في مهامهم الجديدة.

أود كذلك الترحيب وباسم المجلس بالضيوف الحاضرين معنا اليوم وخص بالذكر معالي الوزير الدكتور برنابا بنجامين وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية السودان الذي سيكون له كلمة خاصة في هذه الجلسة الافتتاحية لاجتماع المجلس وأشكر معاليه على المشاركة معنا في هذا اليوم وعلى البيان الذي سيلقيه لتوضيح الموقف في جنوب السودان.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي،

يأتي هذا الاجتماع لمجلس الجامعة الوزاري قبل أسابيع قليلة من موعد انعقاد القمة العربية المقبلة في الكويت، وسيتولى المجلس في بداية أعماله إقرار جدول أعمال قمة الكويت المقبلة، وأنتهز هذه المناسبة لأتوجه بالشكر والتقدير الكبير لدولة الكويت على الجهود المقدرة التي تبذلها بالتعاون مع الأمانة العامة من أجل تهيئة الاجواء وتوفير كل مستلزمات النجاح لأعمال هذه القمة التي نعلق عليها أهمية كبيرة.

السيد الرئيس،

أمام المجلس اليوم جدول أعمال حافل بالموضوعات السياسية والتنموية الاقتصادية والاجتماعية الهامة، وأود في مستهل أعمال هذه الدورة التركيز على بعض القضايا الحيوية التي تُشكل في اعتقادي أولوية في مناقشات المجلس وفيما سيتم إعداده من مشاريع قرارات تُرفع للقمة المقبلة في الكويت:

أولاً: لا بد من الإشارة أن العلاقات العربية البينية في حاجة إلى وقفة جادة لإزالة ما يعترض العمل العربي من عقبات، وذلك لإصلاح مكامن الخلل، والقضاء على مظاهر الإرهاب المتفشية في المنطقة واحتواء ما يشوب

العلاقات العربية من سحْبٍ لتنقية الأجواء ولم الشمل، وإشاعة جو من الثقة بين أعضاء الأسرة العربية الواحدة، آخذين في الاعتبار أولاً وأخيراً تأمين المصالح العربية العليا المشتركة، والحفاظ على التضامن العربي الذي يشكل صمام الأمان وحجر الزاوية لاستعادة وحدة الموقف العربي في هذه المرحلة ازاء التحديات الراهنة التي توسعت في المنطقة والمحافظة على أمن واستقرار المنطقة على اتساعها، وعلينا جميعاً مصلحة مشتركة لتحقيق ما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الجامعة وهو ان وأقتبس "الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها". انتهى الاقتباس.

ثانياً: لا شك أن القضية المركزية المحورية للعرب هي قضية فلسطين وستبقى دائماً هي قضية فلسطين إلى أن يتم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشؤقية. قد حققت نجاحاً هاماً على المستوى الدولي في 29 نوفمبر 2012، وذلك بعد قبول الجمعية العامة بأغلبية كبيرة - أكثر من الثلثين - فلسطين كدولة عضو مراقب في الأمم المتحدة، الأمر الذي يمهد لأن تحتل دولة فلسطين مقعدها المشروع كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة قريباً إن شاء الله.

إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإن الواقع الفلسطيني ومستقبل القضية الفلسطينية مازال يواجه تحديات بالغة الخطورة، سواء على مسار المفاوضات الجارية مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، أو على مستوى ما تشهده الأراضي الفلسطينية يومياً من انتهاكات وسياسات إسرائيلية تحاول من خلالها إسرائيل فرض المزيد من الحقائق الجغرافية والديموغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فإسرائيل تصعد من أنشطتها الاستيطانية، كما تواصل عمليات التهويد الكاسحة

للقدس المحتلة لتغيير طابع المدينة التاريخي والحضاري والسكاني وتكريس الاحتلال الإسرائيلي، وفي نفس الوقت تتواصل انتهاكات المستوطنين والمتطرفين للمسجد الأقصى في محاولة لتنفيذ مخطط تقسيمه، والمس كذلك للمرة الأولى بالرعاية الأردنية ومسئولياتها في حماية وإدارة الأماكن المقدسة، متحدية بذلك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الملزمة.

السيد الرئيس،

لقد بلغ التعنت الإسرائيلي مداه في اختلاق الحجج الواهية ووضع العراقيل لإجهاض مسار المفاوضات الجارية، فإسرائيل الآن تحاول فرض شروطها التعجيزية على الجانب الفلسطيني لمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خط حدود الرابع من يونيو/حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ثم أصبحت تطالب الجانب الفلسطيني بالاعتراف بها كدولة يهودية، وهو مطلب يخرج تماماً عن اطار مرجعية المفاوضات المتفق عليها ولم يحدث أن أثارته إسرائيل من قبل في مفاوضاتها مع مصر وفي مفاوضاتها مع الاردن وفي مفاوضاتها مع فلسطين وحتى في المفاوضات التي جرت عام 1974 مع سوريا وأدت إلى فض الاشتباك في مايو من عام 1974، مما يشكل خروجاً عن قرارات الشرعية الدولية وعن الأسس والمرجعات المتفق عليها لمسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، الأمر الذي يتطلب وقفة عربية حاسمة لتقدير الموقف وتقييم مسار المفاوضات برمته، والتعبير بكل قوة عن الرفض العربي القاطع لهذا المنحى الخطير الذي يدرك الجميع أبعاده ومراميهِ المبيتة، ونؤكد في هذا الصدد على دعم جامعة الدول العربية الكامل لموقف المفاوض الفلسطيني في هذا الشأن.

وفي نفس الوقت، أدعو إلى ضرورة بحث جميع البدائل المتاحة أمام الدول العربية، أمام فلسطين التقليدي منها مثل الذهاب إلى مجلس

الأمن ومثل الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي وغير التقليدي للتحقق من أن حقوق الشعب الفلسطيني سوف تبقى دائماً مصانة ولن تضع أبداً حتى تقوم دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا السياق، أود أن أرحب بوجود سعادة السفير عبده دياللو رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والسادة أعضاء اللجنة، والذي سنستمع اليوم لكلمته وغداً لمدخلته خلال الاجتماع المشترك بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة عن جهود هذه اللجنة الأممية الهامة حول متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان عام 2014 عاماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وسيكون هذا اللقاء مناسبة لتعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثالثاً: لا تزال الكارثة السورية ولا أقول مأساة.. الكارثة السورية تلقي بتداعياتها الخطيرة على مستقبل سوريا وأمن واستقرار المنطقة وهي الأزمة الأخطر على أجندة العمل العربي ولا يزال شلال الدم يتصاعد ولا تزال أعداد كبيرة من الشعب السوري الشقيق تقتل يومياً ولا يزال الدمار يتصاعد في جميع أنحاء البلاد، وبكل أسف، فإن فشل جولتي المفاوضات التي جرت بين الحكومة والمعارضة في جنيف يستدعي بنا جميعاً إعادة تقييم الموقف إزاء مسار الحل السياسي التفاوضي للأزمة الذي بني على ما جاء في بيان جنيف الختامي في 2012/6/30، لأنه يبدو - وأرجو أن أكون مخطئاً - إن فكرة التفاوض حول تشكيل هيئة حاكمة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة لا يزال يعترضها العديد من العقبات، ومما يدعو إلى القلق البالغ والأسف الشديد لأن فشل جهود الحل التفاوضي تتزامن مع استمرار أعمال العنف والتدمير بكل ما تخلفه من ضحايا وتدمير لمقومات الدولة السورية، وتفاقم معاناة المواطنين السوريين الذين يتعرضون للقصف الجوي والبري والمحرومين من الغذاء والدواء وحتى الماء جراء الحصار المفروض حول المناطق المأهولة بالسكان، والمخاوف تتصاعد من تحويل سوريا إلى ساحة مفتوحة لتصفية

الحسابات والنزاعات وإلى دولة فاشلة، في الوقت الذي يقف فيه مجلس الأمن عاجزاً عن الاضطلاع بمسئوليته لوقف هذه المأساة وبالرغم من مرور ما يقرب من 3 سنوات فلم يصدر مجلس الأمن حتى الآن قراراً يأمر بوقف إطلاق النار. وقد وجهت الجامعة العديد من الخطابات إلى مجلس الأمن منذ أول أبريل عام 2012 تطالب باصدار قرار لوقف اطلاق النار دون جدوى ثم صدر مؤخراً القرار 2139 من مجلس الأمن بشأن الجوانب الإنسانية ولم نشهد حتى الآن تنفيذاً له، الأمر الذي يقودنا إلى التفكير فيما يجب أن يكون عليه الموقف العربي إزاء هذه المأساة الكارثية التي تعتبر بحق أكبر مأساة في القرن 21 حتى يمكن التوصل إلى تبني مقاربة جديدة كفيلة بإنقاذ سورية من الانهيار، وبإيجاد حل سياسي يحقق تطلعات الشعب السوري في الحرية والتغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد ويحفظ لسورية في نفس الوقت مقوماتها ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

رابعاً: تشهد بعض الدول العربية صعوبات تتعلق باعباء ما تعيشه من مرحلة انتقالية عقب التحولات الجذرية التي مرت بها خلال الفترة الماضية، وواجب التضامن والتآزر بين الدول العربية يتطلب الوقوف إلى جانب هذه الدول التي تعاني من إفرازات سلبية صاحبت هذه التحولات، وذلك من خلال توفير الدعم العربي اللازم لمساعدتها على استعادة استقرارها وتحقيق تطلعات شعوبها في التحول الديمقراطي وبناء مؤسساتها الدستورية الحديثة، وفي انعاش اقتصادياتها، وأيضاً في تأهيل قدراتها الأمنية وبناء مقومات الدولة.

سيادة الرئيس

أخيراً اود الإشارة الى التقارير المطروحة امام حضراتكم حول مشروعات تطوير جامعة الدول العربية والتي تأتي تنفيذا لقرارات القمة والمجلس الوزاري في هذا الشأن ونأمل ان يتم اعتماد هذه التوصيات من قبل المجلس ورفعها الى القمة العربية المقبلة في الكويت لاقرارها بصيغتها النهائية ووضعها موضع التنفيذ.

اسمحوا لي أن أكتفي بهذا القدر، وسوف يكون لي المزيد من الحديث
والمداخلات في الجلسات المغلقة حول بعض هذه الموضوعات.

وفقنا الله لما فيه خير الأمة وصلاح أمرها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

سعادة السفير / عاشور حمد بوراشد

المندوب الدائم لدولة ليبيا

رئاسة الدورة العادية (140) لمجلس الجامعة

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

الدورة العادية (141)

القاهرة: 5 مارس / آذار 2014

معالي السيد / الأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي
سعادة السيد / نائب الأمين العام أحمد بن حلي

أصحاب السعادة
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أود أن أعبر لكم عن خالص شكري وتقديري للمساندة والتعاون الذي لقيته
منكم منذ أن تشرفت بتولي رئاسة الدورة (140) لمجلس جامعة الدول العربية على
مستوى المندوبين .

كما أتوجه بالشكر وكامل الإمتنان لمعالي الأمين العام السيد الدكتور نبيل
العربي ونائبه السيد أحمد بن حلي في المتابعة والتوجيه طوال فترة الدورة وإلى
كافة أعضاء العمل بالأمانة العامة لما يبذلونه من جهود قيمة في سبيل الإعداد الجيد
لإجتماعتنا وتقديم كل الدعم التنظيمي والموضوعي لإنجاحها .

كما أقدم بكل الشكر والتقدير والإمتنان لأصحاب السعادة المندوبين على
المداخلات القيمة والموضوعية والتي إنعكست إيجاباً على أعمال هذه الدورة حيث
صدرت كل القرارات والبيانات بصورة توافقية وحضارية تستلزم الإشادة .

السيدات والسادة

إسمحوا لي في البداية أن أقدم بالتهنئة إلى جمهورية مصر العربية والجمهورية
التونسية على ما تم من إستحقاق تمثل في صياغة الدستور والتصديق عليه في كلا
البلدين الأمر الذي سينعكس إيجاباً على المنطقة بأسرها وهو ما نتطلع إلى تحقيقه في

ليبيا ، حيث تم إنجاز إنتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور فى فبراير الماضى ، رغم كل التحديات التى واجهت ثورة 17 فبراير ، حيث لم نرث نظاماً بالمعنى المتعارف عليه دولياً فلم يكن هناك وجود للمؤسسة العسكرية والأمنية ، فضلاً عن إنتشار هائل للسلاح بفعل الثورة ، ومع ذلك فقد تم تحقيق نجاحات سياسية تمثلت فى الإلتزام بخارطة الطريق وإنجاز إنتخابات المؤتمر الوطنى العام فى سنة 2012 بنجاح فاق كل التوقعات حيث راهن الجميع فى الداخل والخارج على إستحالة تحقيقه فى ظل ظروف إستثنائية .

إن المؤتمر الوطنى العام والحكومة الليبية ملتزمين بإنجاز الإستحقاقات التى تتطلبها المرحلة وفى مقدمتها بناء المؤسسة العسكرية والأمنية وإنجاز الحوار والمصالحة الوطنية .

إستقراءً للتحديات التى واجهت الثورة خلال الثلاث سنوات الماضية أثبت الشعب الليبى أنه عازم على تحقيق الدولة المدنية الدستورية وأن الوصول للسلطة لن يكون إلا عن طريق إنتخابات شفافة ونزيهة وأن لا عودة لإستنساخ ساليب الماضى .

ولا يفوتنى هنا إلا أن أجدد الشكر لمجلس التعاون الخليجى والقرار التاريخى للجامعة العربية لإنحيازهما لتطلعات الشعب الليبى الأمر الذى مهد لصدور القرارات الدولية بحماية المدنيين عندما أعلن النظام حرباً على شعبه ، والشكر موصول إلى كل الدول التى ساندت تطلعات الشعب الليبى .

السيدات والسادة

يمر الوطن العربى بظروف إستثنائية وتحديات غير مسبقة فعلى مستوى القضية المركزية الفلسطينية يواصل العدو الصهيونى إنتهاكه الصارخ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى تجاهل واضح لكل المواثيق والقرارات الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولى ، كان آخرها الإعتداء على المسجد الاقصى تمهيداً لبسط سيطرته

الكاملة على القدس ، واستمرار معاناة الأسرى الفلسطينية فى السجون الإسرائيلية الأمر الذى يدعو إلى التصدى لهذه الإختراقات ودعوة المجتمع الدولى والأمة الإسلامية لتحمل مسؤولياتهما تجاه القضية الفلسطينية . إن استمرار العدو الصهيونى فى تجاهله للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى سيؤدى إلى نتائج غاية فى السلبية وإلى مزيد من التوتر والعنف فى المنطقة الأمر الذى سيقضى على أية فرصة لتحقيق السلام .

السيدات والسادة

إن معاناة الشعب السورى الشقيق دخلت عامها الثالث دون أفق واضح لإنشاله من بطش النظام الذى أودى بحياة عشرات الآلاف وأجبر الملايين على النزوح إلى دول الجوار ، والتي لازالت تعاني هى الأخرى من أعباء هذا النزوح ، إن استمرار هذه المعاناة ونزيف الدم المتصاعد يومياً أصبح أمر غير مقبول ، وأن حل الأزمة لن يكون إلا حلاً سياسياً ، لذلك يجب على كل الأطراف المتنازعة تحمل مسؤولياتها التاريخية والإنسانية تجاه الشعب السورى ، ومن ناحية أخرى يتوجب العمل على دفع المجتمع الدولى للضغط على الأطراف المعنية لإبداء تنازلات لإنهاء معاناة الشعب السورى والتأكيد على ضرورة دعم الجهود المبذولة لإيجاد حل سلمى لهذه الأزمة .

وفى إطار تعزيز آليات التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع الاتحاد الأوروبى كان إجتماعنا مع سفراء اللجنة السياسية والأمنية بالاتحاد الأوروبى بتاريخ 2013/11/6 خطوة هامة وفرصة لتبادل الآراء ودراسة إمكانية دعم وتطوير العلاقات العربية الأوروبية وقد تناقشنا فى عدة قضايا أساسية أهمها القضية الفلسطينية والقضية السورية وإخلاء منطقة الشرق الوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ، والهجرة غير الشرعية والتعاون العربى الأوروبى بصفة عامة .

شهدت هذه الدورة مناقشة تقرير اللجنة المستقلة رفيعة المستوى برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمى الخاص بإصلاح وتطوير الجامعة العربية ،

حيث تم تشكيل أربعة فرق عمل من قبل اللجنة مفتوحة العضوية على مستوى المندوبية الدائمين ، وهي : -

1- فريق العمل الأول الخاص بمراجعة الميثاق وتطوير الإطار الفكري لمنظومة العمل العربي المشترك برئاسة المملكة العربية السعودية .

2- فريق العمل الثاني الخاص بتطوير أجهزة الجامعة ومهامها برئاسة جمهورية مصر العربية .

3- فريق العمل الثالث الخاص بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك برئاسة جمهورية العراق .

4- فريق العمل الرابع الخاص بتطوير البعد الشعبي للعمل العربي المشترك برئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وهنا أجد لزماً ضرورة توجيه الشكر على الجهود القيمة والمميزة التي بذلتها الفرق الاربعة والتوصيات الصادرة عنها تشكل إضافة هامة لهذا التقرير .

إن توفر الإرادة السياسية لإقرار ما جاء في هذا التقرير والتوصيات التي أبدتها الفرق الأربعة سيشكل نقلة نوعية في العمل العربي المشترك ورداً حقيقياً على كل التحديات التي تواجه الأمة واستجابة للنداءات المتكررة بتفعيل دور الجامعة ، الأمر الذي يتطلع إليه كل مواطن ومواطنة في وطننا العربي .

يشرفني في الختام دعوة سعادة مندوب المملكة المغربية السيد / محمد سعد العلمي لإستلام مهام رئاسة الدورة الحادية والأربعون بعد المائة متمنياً للمملكة المغربية وسعادته كل توفيق وسداد وأنا على يقين كامل بأن رئاسته ستشكل إضافة هامة للعمل العربي المشترك فليتفضل مشكوراً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

كلمة

سعادة السفير/ محمد سعد العلمي

المندوب الدائم للمملكة المغربية
رئاسة الدورة العادية (141) لمجلس الجامعة

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
الدورة العادية (141)

القاهرة: 5 مارس/ آذار 2014

بسم الله الرحمن الرحيم،

معالي الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية
أصحاب السعادة السفراء المندوبين الدائمين،
حضرات السيدات والسادة،

تتشرف بلادي المملكة المغربية اليوم بتسلم رئاسة الدورة الجديدة لمجلس جامعة الدول العربية، وكلنا ثقة وأمل في أن نتكلل أشغالنا بالنجاح في السير قدما بالعمل العربي المشترك، خاصة وأن اجتماعاتنا اليوم تأتي في سياق التحضير لل قمة العربية بدولة الكويت الشقيقة .

واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتنويه لأخي المندوب الدائم لدولة ليبيا الشقيقة سعادة السفير الدكتور عاشور حمد بو راشد، على ما بذله من جهود قيمة طويلة فترة رئاسة بلاده للدورة السابقة للمجلس.

ويسرني أيضا أن أعرب عن بالغ التقدير والامتنان لمعالي الأمين العام الدكتور نبيل العربي ولنائبه سعادة السفير السيد أحمد بن حلي ولأصحاب السعادة الأمناء العامين المساعدين، ولكافة مسؤولي وموظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على ما يبذلونه من جهود حثيثة في إنجاح اجتماعات المجلس، وعلى ما يقومون به من أعمال متواصلة لتحقيق أهدافنا المشتركة.

أصحاب المعالي و السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

تغطي بنود جدول أعمال هذا الإجتماع مواضيع هامة تتعلق بالعمل العربي المشترك، إضافة إلى القضايا المصرية لأمتنا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

فهذه الدورة تتعقد في الوقت الذي تشهد فيه القضية الفلسطينية منعطفا خطيرا بعد تزايد العراقيل وتفاقم الممارسات الإسرائيلية التي تروم تقويض جهود استئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال تصعيد وتيرة

الاستيطان الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل غير مسبوق، والاستمرار في مصادرة الأراضي وسلب الممتلكات، ومحاصرة المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك عزل مدينة القدس الشريف عن محيطها الفلسطيني.

إن هذه الممارسات غير الشرعية التي تمعن سلطات الاحتلال الإسرائيلية في تبنيها إنما تعكس رفضا صريحا للسلام الذي تنتشبت به الدول العربية في إطار مبادرة السلام العربية التي تعتبر مبادرة شجاعة لإحلال السلام في المنطقة، وهي المبادرة التي ساهمت بشكل كبير في تحريك ضمير المجتمع الدولي في شأن القضية الفلسطينية وفي حشد الدعم لها. وهنا يُطرح السؤال عن مآل جهود الدول العربية في حمل إسرائيل على التراجع عن سياساتها المتعنتة أمام اقتناع المجتمع الدولي بعدالة القضية الفلسطينية؟

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد نجمت عن تطور الأوضاع الخطيرة في سورية مآسي وجرائم غير مسبوقة في العالم العربي جعلت الأزمة في هذا البلد تتعد وتتشعب بشكل أضحى معه إيجاد حل يبدو مستبعدا في المنظور القريب، وذلك في ظل تمادي النظام السوري في تدمير سورية وتقتيل أبنائها، رغم ما بُذل من جهود عربية ودولية كان آخرها عقد مؤتمر جنيف 2 الذي تلتته مفاوضات بين النظام السوري والمعارضة السورية باءت حتى الآن بالفشل الذريع.

وفي هذا الصدد، أود التنويه بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والمبعوث العربي الأممي المشترك، السيد الأخضر الإبراهيمي، لإيجاد حل للأزمة السورية التي وضع لها مؤتمر جنيف 1 إطارا نعتبره واقعيا وعمليا لإنهاء الأزمة.

وإذ نجدد التزام المملكة المغربية بالاستمرار في تقديم الدعم الإنساني للشعب السوري، نعرب عن ترحيبنا بقرار مجلس الأمن الدولي الأخير الذي يطالب برفع الحصار عن المدن السورية ووقف الهجمات والغارات على المدنيين، وتسهيل دخول القوافل الإنسانية، وهو القرار الذي نعتبره نقطة تحول هامة في مسار هذه الأزمة، خاصة في جانبها الإنساني.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن العالم العربي يمر اليوم بظرفية بالغة الدقة يواجه فيها تحديات مصيرية تهم واقع ومستقبل المنطقة، وهو الأمر الذي يضعنا جميعا أمام منعطف تاريخي حاسم ومسؤولية جسيمة تفرض علينا رفع التحديات الداخلية، وتسريع وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان نجاعتها واستمراريتها لتجاوز حدة الأزمات المتعددة التي تواجه العالم العربي، وذلك بغاية الاستجابة لتطلعات شعوبنا العربية وانتظاراتها.

فلقاءاتنا ينبغي أن تشكل مناسبة نتوقف فيها للنظر بكل تمعن في عمق المشاكل التي تواجه هذه المنطقة والبحث عن حلول لقضايا أرقّت شعوب المنطقة التي أضحت غير قادرة على تحمل الأوضاع السياسية المتدهورة والمعضلات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة التي طال أمدها. وما جامعة الدول العربية إلا مرآة لبلدان العالم العربي سيكون لتطوير أدائها الأثر الإيجابي على عملنا المشترك.

ومن هذا المنطلق نرحب بالخطوات التي تم إنجازها لتعزيز العمل العربي المشترك في إطار تطوير منظومة جامعة الدول العربية. فنحن معنيون، كل حسب موقعه، بمستقبل هذه المنطقة الذي نتطلع جميعنا إلى أن تنعم فيه دولنا بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والسلام، بعيدا عن الحروب والتوترات، مرتكزين في ذلك على حسن الجوار والمصلحة المشتركة وعلى

تحقيق التكامل الاقتصادي الذي نتطلع إليه لجعل الجامعة العربية في مصاف المنظمات الإقليمية الوازنة، قادرة على التأثير في مجريات السياسة الدولية.

أسأل الله أن يلهمنا التوفيق والسداد، لما فيه صالح الأمة العربية ووحدتها وأمنها ورفقها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة

السيد السفير أحمد بن حلي
نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
الدورة العادية (141)

القاهرة: 5 مارس/ آذار 2014

سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، في كلمة مقتضبة حتى أترك هذا المجلس الموقر ليبدأ العمل في مناقشة المشاريع المطروحة، أود في البداية أن أهنئكم السيد الرئيس محمد العلمي الأخ العزيز على رئاسة هذه الدورة لمجلس الجامعة وأهنئ المغرب الشقيق، وإني لعلّى يقين بأن الرئاسة المغربية للمجلس ستضيف أموراً وستضع الجامعة العربية - أيضاً - في خطوات متقدمة وفي إطار تعزيز المواقف والمصالح العربية.

كما يسعدني باسم معالي الأمين العام الدكتور نبيل العربي الموجود حالياً في مؤتمر دولي مهم لدعم لبنان في باريس بحضور عدد من وزراء الخارجية ورئيس الجمهورية اللبنانية والمتواصل معنا حالياً من خلال الهاتف من وقت لآخر لمتابع أعمال هذا الاجتماع المهم، يسعدني أن أهنئ وأشيد بالدور المهم الذي لعبته ليبيا الشقيقة وعلى رأس مجلس الجامعة على مستوى المندوبين سعادة الأخ عاشور بوراشد الذي استطاع بحنكته وبخبرته وتجربته أن يقود أعمال المجلس في اتجاه التوافق وفي اتجاه إقرار مواقف عربية موحدة في كثير من الأمور وإزالة الكثير من الحساسيات والخلافات لنصل في آخر المطاف إلى توافق.

سيدي الرئيس، أود أن أقول إن هذه الدورة على مستوى السادة المندوبين لها طابع خاص، لأن هذه الحلقة من مؤسسات العمل العربي المشترك - المندوبين الدائمين - تعاضم دورها وازدادت أهمية وأصبح هذا المجلس أحد الأجهزة التي تقترح وتعد مشاريع وبرامج، ولهذا زادت أهميته وزادت مكانته، وأصبح مجلس المندوبين أحد الأجهزة المهمة في تطوير الجامعة وفي الرقي بأساليب عملها.

واسمحوا - سيدي الرئيس - قلتم إن الجامعة هي مرآة عاكسة لحالة الوضع العربي والموقف الدولي، من خلال التطوير، واسمحوا لي أن أقول أن هذه الدورة يمكن أن نطلق عليها "دورة تطوير الجامعة"، ليس فقط تطوير الميثاق وآلياتها وأجهزتها، وإنما أيضاً تطوير العالم العربي من خلال ما يجري الآن على الساحة العربية ونحن نشاهد كل يوم انجازات اكتمال الدستور في مصر كأحد المؤسسات الأساسية في خارطة الطريق واعتماد الدستور في تونس والذي - أيضاً - كان له صدى كبيراً، ليس فقط في العالم العربي، وإنما خارج العالم العربي، واستعداد ليبيا لصياغة الدستور وكذلك اليمن والكثير من الدول العربية، ونحن مقبلون في الجامعة العربية على متابعة حوالي (8) انتخابات في مختلف الدول العربية. إذن هي فعلاً دورة للتطوير سواء على مستوى الجامعة أو مستوى العالم العربي.

فإذا قلتم - سيدي الرئيس - إن الجامعة هي مرآة لعكس حالة الأمة والوضع العربي، أقول إنه لا بد من أن تصبح الجامعة مرآة لمواقف الدول العربية وأن تتحول إلى مؤسسة مؤثرة وإلى مركز فاعل لقيادة العمل العربي المشترك.

نتمنى - إن شاء الله - أن تتحقق هذه الآمال وإن كانت ليست في الوقت الحاضر، وإنما في المستقبل القريب، وشكراً سيدي الرئيس على ما تفضلتم به من كلمات تجاه معالي الأمين العام وتجاهي وزملائي، وأتمنى لكم التوفيق، وشكراً.